المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/12/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز محور لقاء تواصلي يوم 30 دجنبر الجاري بالدار البيضاء

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات يوم 30 دجنبر الجاري لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول «حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز».

واوضح بلاغ للجنة أن هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014 وغشت 2015، يهدف إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وتابع أن التقرير ، الذي استند على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، شمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء - سطات، في مدن الدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان وبرشيد وسطات والجديدة وابن حمد.

ويندرج هذا العمل في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة 2012 «أزمة السجون : مسؤولية مشتركة».

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات وسائل الإعلام.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات من خلال هذا اللقاء إلى تعميم خلاصات التقرير وتوصياته، وإثارة نقاش عمومي حولها يرمي إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للتحديات والمشاكل التي رصدها التقرير، وذلك بهدف تحسين أوضاع السجينات وضمان حماية حقوقهن الإنسانية.

"حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز" محور لقاء تواصلي بالدار البيضاء

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات يوم ٣٠ دجنبر الجاري لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول "حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز".

وأوضح بلاغ للجنة أن هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت ٢٠١٤ وغشت ٢٠١٥، يهدف إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وتابع أن التقرير ، الذي استند على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، شمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء - سطات، في مدن الدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان وبرشيد وسطات والجديدة وابن حمد.

ويندرج هذا العمل في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة ٢٠١٢ "أزمة السجون : مسؤولية مشتركة".

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات وسائل الإعلام.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات من خلال هذا اللقاء إلى تعميم خلاصات التقرير وتوصياته، وإثارة نقاش عمومي حولها يرمي إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للتحديات والمشاكل التي رصدها التقرير، وذلك بهدف تحسين أوضاع السجينات وضمان حماية حقوقهن الإنسانية.

تنظيم فعاليات السوق الأفريقية

المساهمة في اندماج المهاجرين الأفارقة

نظمت، مؤخرا، جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بالناظور، تظاهرة السوق الأفريقية بكورنيش هذه المدينة بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبدعم من وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وشركاء آخرين. وقد شهد حفل افتتاح السوق الأفريقية الذي أشرفت عليه مندوبة الوزارة ورئيس جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناظور ومندوب التعاون الوطني، ونائب رئيس الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية ومندوب هذه الأخيرة، حضورا مكثفا لزوار المعرض الذي تضمن 24 رواقا موزعين على 19 عارضا وعارضة ينتمون إلى دول أفريقية ومقيمين بالمغرب. فعاليات السوق الأفريقية التي امتدت على مدى أربعة أيام، تخللها حفل فني موسيقي مع رقص للفرقة الاستعراضية الأفريقية وذلك خلال الافتتاح.

جدير بالذكر أن هذه التظاهرة النوعية هي الأولى من نوعها على مستوى الجهة الشرقية تأتي بعد نشاط المطبخ الأفريقي الذي سبق أن نظمته الجمعية بدار الأم . وتندرج هذه الأنشطة- حسب المنظمين – في إطار تمتين روابط التواصل الثقافي بين شعوب القارة الأفريقية التي ينتمي إليها المغرب. كما تعتبر السوق الأفريقية إحدى صيغ إبراز قيم العيش المشترك و المساهمة في اندماج المهاجرين الأفارقة الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية اثرعملية التسوية الاستثنائية للمهاجرين التي عرفها المغرب سنة 2014 والذين اختاروا الاستقرار والعيش بالمغرب.

«حقوق السجينات» محور لقاء تواصلي بالدار البيضاء

3798/7

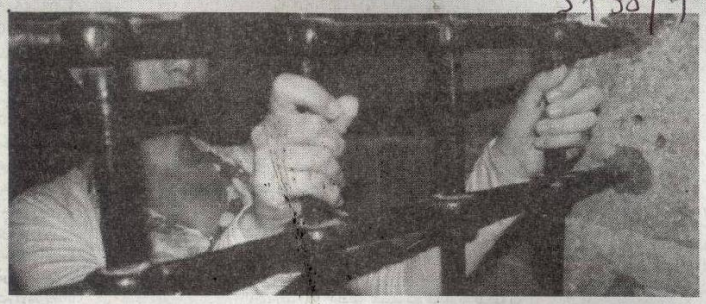

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات يوم 30 دجنبر الجاري لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول «حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز».

وأوضح بلاغ للجنة أن هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014 وغشت 2015، يهدف إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وتابع أن التقرير، الذي استند على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، شمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء – سطات، في مدن الدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان وبرشيد وسطات والجديدة وابن حمد.

ويندرج هذا العمل في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة 2012 «أزمة السجون : مسؤولية مشتركة».

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات وسائل الإعلام.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات من خلال هذا اللقاء إلى تعميم خلاصات التقرير وتوصياته، وإثارة نقاش عمومي حولها، يرمي إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للتحديات والمشاكل التي رصدها التقرير، وذلك بهدف تحسين أوضاع السجينات وضمان حماية حقوقهن الإنسانية.

● و.م.ع

لجنة العدل والتشريع تضع آخر التعديلات على مشروعي قانون تقديم الملتمسات والعرائض

E-5783

◆ أويس موح لحسن

انطلق العد العكسي لإخراج مشروعي القانون التنظيمي، بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، ومشروع قانون بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، إلى حيز الوجود، حيث من المنتظر أن تضع لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب آخر التعديلات عليهما يوم الأربعاء المقبل.

المشروعان اللذان أحيلا على مجلس النواب يوم الخميس 23 يوليوز المنصرم، ووضعا في اليوم الموالي على طاولة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ومن المنتظر بعد إدخال آخر التعديلات عليهما أن يتم التأشير عليهما ثم إحالتهما على جلسة تشريعية للتصويت عليهما.

قبل إحالتهما على مجلس النواب عكفت لجنة وزارية خاصة منبثقة عن المجلس الحكومي على إدخال عدد من التعديلات التي أبداها أعضاء الحكومة في مجلس حكومي على التصين حينها، ثم عرضاً بعد ذلك على المجلس الوزاري للمصادقة عليهما، خاصة أنهما أثارا نقاشا حادا بين مكونات الحكومة نفسها، وقبل ذلك انتقدت مضمونها الجمعيات التي التفت في إطار «إعلان مبادرة الرباط» والتي قاطعت الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة.

الحكومة احتفظت بأغلب ما جاء به مشروع الوزير السابق الحبيب الشوباني، فيما يخص القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، تطبيقا لأحكام الفصل 14 من الدستور، وبالمقارنة بين نسخة الشوباني، والنسخة التي صادق عليها المجلس الوزاري في 14 من يوليوز المنصرم، فإنه لم تطرأ أية تغييرات جوهرية على المشروع.

وهمت أبرز التعديلات المادة 7 من المشروع، التي كانت اشترطت لصحة 25 ألف توقيع مواطن ومواطنة ضرورة المصادقة عليها من طرف السلطات المحلية المختصة، لكن المجلس الوزاري لم يشترط سوى جمع 25 ألف توقيع تكون مرفقة بنسخ بطائقهم الوطنية. كما طرأ تغيير على المادة الرابعة بعدم قبول الملتمسات المتعلقة بالعفو العام أو النصوص المتعلقة بالمجال العسكري أو تخصص الأمن الداخلي أو الدفاع الوطني أو الأمن الخارجي للدولة، وسمحت بتقديم ملتمسات في المجالات التي نهم اختصاصات المجلس الوزاري، خلافا للمشروع الأولي الذي نصت على عدم قبول الملتمسات التي تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوزاري، باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة العامة، ولم تشترط الصيغة الجديدة للمشروع التي صادق عليها المجلس الوزاري ضرورة أن يكون أصحاب الملتمسات في وضعية جبائية سليمة، واكتفت بضرورة أن يكونوا متمتعين بحقوقهم السياسية والمدنية ومقيدين في اللوائح الانتخابية العامة.

ويحدد كل مشروع كيفيات تقديم المواطنات والمواطنين للعرائض أو الملتمسات، حسب الحالة، حيث ينص على إحداث لجنة تقديم الملتمس أو العريضة ووضع لائحة دعمها تتضمن أسماء الموقعين عليها. كما يحدد شروط قبول العرائض أو الملتمسات وخاصة منها التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وكذا مسطرة دراستها وتبليغ القرار المتخذ بشأنها.

ويراد بالملتمسات في مجال التشريع كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية، ويشمل الحق في تقديم الملتمسات المواطنين المغاربة المقيمين بالمغرب وخارجه، شريطة أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، ويكونوا مقيدين في اللوائح الانتخابية العامة. ويجب أن يكون موضوع الملتمس مندرجا ضمن المجالين التي يختص القانون بالتشريع فيها طبقا لأحكام الدستور. ويعتبر الملتمس غير مقبول إذا كان يتضمن اقتراحات أو توصيات تمس بالثوابت الجامعة للأمة، لاسيما تلك المتعلقة بالدين الإسلامي أو الوحدة الوطنية أو بالنظام الملكي للدولة أو بالاختيار الديمقراطي أو المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الحريات والحقوق الأساسية كما هو منصوص عليها في الدستور.

كما لا تقبل الملتمسات إذا تعلقت بمراجعة الدستور أو القوانين التنظيمية أو قانون العفو العام أو النصوص المتعلقة بالمجال العسكري أو تخصص الأمن الداخلي أو الدفاع الوطني أو الأمن الخارجي. وكذلك عندما يتعارض نص الملتمس مع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

وكانت مبادرة إعلان الرباط، قد أجملت في خلاصاتها، أنه يجب أن لا يكون مضمون المبادرة متعارضا مع المبادئ الحقوقية الكونية وأن لا يحمل في طياته أي شكل من أشكال التمييز أو العنصرية أو المساس بالحريات الأساسية، وفيما يخص الهيئات المختصة بتلقي المبادرة وبالبث في مطابقتها للمقتضيات القانونية ومراقبة مسلسل جمع التوقيعات والمصادقة عليها، وكذا مرافقة حاملي المبادرة في الإعداد النهائي لنصها وإدخالها البرلمان، واقترحت الديناميكية أن توكل المهمة إلى جهة تتوفر فيها شروط الاستقلالية على الجهاز التنفيذي وتتوفر على مصداقية وتأهيل حقوقي وقانوني.

وحددت الديناميكية متلقي العريضة في مؤسسة البرلمان والجماعات المحلية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيئات المكلفة بالحكامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج والهيئة المكلفة بالمناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة الوطنية للشفافية ومحاربة الرشوة والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومجلس الشباب والعمل الجمعوي.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

لقاء تواصلي حول حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز بالدار البيضاء

3557/6

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات يوم 30 دجنبر الجاري لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول «حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز».

وأوضح بلاغ للجنة أن هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014 وغشت 2015، يهدف إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء سطات، ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، بالإضافة إلى بلورة توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة.

وتابع أن التقرير ، الذي استند على مصادر متنوعة تضمنت معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون، وتقارير الزيارات والمقابلات التي قامت بها مجموعات الرصد المكلفة بتجميع المعلومات، شمل سبع مؤسسات سجنية تابعة لجهة الدار البيضاء - سطات، في مدن الدار البيضاء والمحمدية وبنسليمان وبرشيد وسطات والجديدة وابن حمد.

ويندرج هذا العمل في إطار صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومتابعة أحوال السجناء ومعاملتهم، وإعداد تقارير عن الزيارات ورفعها إلى السلطات المختصة، كما يأتي في إطار برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، المتعلق بتتبع وحماية حقوق الإنسان داخل سجون الجهة، وإعمالا لتوصيات المجلس المتعلقة بضرورة إعداد تقارير حول الفئات الهشة داخل السجون، الواردة في تقريره لسنة 2012 «أزمة السجون : مسؤولية مشتركة». وسيعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل والصحة والتعليم، وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجالي السجون وحقوق النساء، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات وسائل الإعلام.

وتسعى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات من خلال هذا اللقاء إلى تعميم خلاصات التقرير وتوصياته، وإثارة نقاش عمومي حولها يرمي إلى إشراك كل الفاعلين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للتحديات والمشاكل التي رصدها التقرير، وذلك بهدف تحسين أوضاع السجينات وضمان حماية حقوقهن الإنسانية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

حقوق السجينات

5 18 6/1

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات يوم 30دجنبر الجاري لقاء تواصليا مع مختلف الفاعلين والفاعلات المعنيين بأوضاع وحقوق السجناء والسجينات من أجل تقديم تقريرها المنجز حول "حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز".

ويهدف هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014وغشت 2015، إلى تشخيص أوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بالجهة ورصد وتتبع مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات

قضية الصحراء: ملف سنة 2015

نوفل البعمري

الأحد 27 دجنبر 2015 - 11:58

بالعودة للتحولات الاساسية التي عرفها المغرب خاصة من حيث معالجته لبعض الملفات الاستراتيجية، يظل ملف الصحراء بالنظر لما شهده من متغيرات داخلية و خارجية، ملف سنة 2015 بامتياز، بسبب ما راكمه طيلة هذا العام من نقط إن كان أغلبها إيجابي، لكن تظل بعض النقط "السوداء" سجلت في طريقة معالجة الملف هذه السنة، و أهم ما يمكن أن يجعل منه ملف السنة بامتياز هو حجم الرهانات الكبرى التي وضعت عليه، سواء من جانب المغرب أو من جانب الخصوم، فهل الأطراف راهنت على سنة 2015 لجعلها سنة الحسم، سنة حسم منعرجاته، و وضعه على السكة.

فكيف كانت سنة 2015 بالنسبة لقضية الصحراء؟ و ما هي أهم المحطات المؤثرة في الملف؟

- قرار مجلس الأمن 2218 الصادر في 30 أبريل 2015:

هذا القرار الذي اعتبر قرارا تاريخيا داخل أروقة الامم المتحدة الذي لا يقل أهمية عن لحظة 2007 التي تقدم فيها المغرب بمقترحه الرامي إلى إحداث انفراج سياسي و تفاوضي في الملف، بعد المأزق الذي وجدت فيه نفسها الامم المتحدة على إثر استقالة بيتر فان والسوم التي أكد فيها استحالة تنظيم الاستفتاء، هذا القرار جسد انعطافة في التعاطي مع ملف الصحراء داخل اروقة و اجهزة الامم المتحدة، بسبب ما تضمنه من معطيات و قراءة لواقع النزاع، كذا للمخارج الاساسية التي أكد عليها، فهذا القرار قدم نفسا إيجابيا للحل السياسي حيث أكد على أنه المخرج الوحيد لهذا النزاع المفتعل، و هي إشارة واضحة لمبادرة الحكم الذاتي المجسدة للحل السياسي الذي سبق أن وصفته الأمم المتحدة بالحل الجدي و ذي مصداقية، بالتالي فالأمم المتحدة اعتمدت منذ هذا القرار على قاعدة الحل السياسي كأرضية للتفاوض بين المغرب و أي طرف، هذا المنعرج كان لدبلوماسية محمد السادس الأثر البالغ في تبني هذا الخيار من قبل الأمم المتحدة، من خلال المكالمة التي أجراها مع بان كيمون حول الملف، و أرضية التفاوض، و هي المكالمة بمختلف مضامينها تضمنها قرار مجلس الأمن 2218، نظرا لأهميتها السياسية و الدبلوماسية، و لأنها صادرة من طرف رئيس الدولة.

فإذا كان هذا الانتصار داخل مجلس الأمن قد ساهمت فيه مختلف المؤسسات على رأسها المؤسسة الملكية، فإن أهم إشكال ظل عالقا، هو مسألة تعاطي كريستوفر روس مع "طرفي النزاع" حيث كان لموقف المغرب الحازم منه، و من انحيازه لطرف على حساب الاخر الأثر البالغ في رفض المغرب للتعامل معه، إلا بعد أن تم وضعه أمام مسؤوليته كمبعوث مهمته تسهيل المفاوضات، يمارس هذه المهمة بتجرد، بسبب تحول زيارته للمغرب إلى عامل و عنصر توتر داخل الأقاليم الجنوبية، و هو السبب المباشر الذي دفع المغرب إلى رفض زيارته لهذه الأقاليم التي تعتبر خارج مهمته.

- خطاب الملك 6 نوفمبر 2015 و زيارته للصحراء:

خطاب 6 نوفمبر لسنة 2015 لا يقل قوة، و وضوح عن خطاب سابقه لسنة 2014، فإذا كان هذا الأخير قد وضع اللاءات الثلاث، فإن خطاب سنة 2015 اتجه في نفس المنحى خاصة وأنه تزامن مع مرور أربعين سنة على ملحمة المسيرة الخضراء و هي مناسبة كانت ليس فقط للاحتفال بل

لتقييم مسار الملف، خارجيا و داخليا، و مع إلقاء من عاصمة الصحراء العيون، مما أعطى لهذا الخطاب دلالة كبيرة، دلالة مكان الخطاب، دلالة مضمونه الذي اتجه مباشرة بالحديث الى سكان المخيمات مخيرا إياهم بين العودلأرض الوطن و المساهمة في بناء المغرب خاصة مع انطلاق تفعيل الجهوية الموسعة بمختلف مناطق المغرب أهمها منطقة الصحراء،أو البقاء بالمخيمات حيث القمع،الوضع اللإنساني، و الإحباط المتزايد في صفوف الشباب، بالمقابل أعلن الملك عن انطلاق مشاريع تنموية كبرى بهذه الأقاليم تخرجها من عزلتها، و تجعلها مؤهلة لمواجهة الريع بمختلف أشكاله داخل هذه المناطق.

– الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان:الصحراء نموذجا:

عمد المغرب منذ دستور فاتح يوليوز إلى دسترة الآليات الوطنية المعنية بحماية و النهوض بحقوق الإنسان، و الإرتقاء بها إلى مؤسسة وطنية مستقلة، و هو ما أهلها إلى أن تكون مخاطبا لدى مختلف هيئات الأمم المتحدة خاصة منها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التي لولا الثقة في العمل الذي يتم القيام به من طرف هذه المؤسسة"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" الثقة التي حالها إلى جانب لجانه الجهوية خاصة العاملة منها بالأقاليم الصحراوية لما تحولت في ظرف وجيز إلى وسيط بهذه المناطق، و الممر الأممي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان بهذه المناطق، هذا ما ساهم في تقويض طرح خصوم المغرب، كان عاملا مساعدا بل حاسما في عدم اتجاه الأمم المتحدة و الدول الفاعلة و المؤثرة في قرارات مجلس الأمن، إلى عدم طرح فكرة توسيع مهمة المينورسو لتشمل حقوق الإنسان، بل القرار الأخير اتجه إلى تكريس التعامل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية وطنية خاضعة لمبادئ باريس، في معالجة مختلف الاختلالات الحقوقية التي قد تشهدها المنطقة، هذا يعد أهم انتصار حقوقي داخليا و خارجيا سجله المغرب منذ البدايات الأولى لهذا النزاع المفتعل

هذه المعطيات جعلت من ملف الصحراء ملف السنة، سنة 2015 كان المغرب صادقا عندما أعلن المغرب بأنها ستكون سنة الحسم، إذا كان الملف لم يحسم في كليته، فإنه حسم العديد من الإشكالات التي كانت تؤرق المغرب داخليا، خارجيا، المغرب في هذه السنة جعل من الحل السياسي الأرضية الوحيدة للتفاوض، أنهى مع اسطورة توسيع مهام المينورسو لتشمل حقوق الانسان، و اطلق مشروعه الديموقراطي سياسيا و تنمويا بالاقاليم الصحراوية.

http://www.hespress.com/opinions/289066.html

ها فين مشات فلوس الشعب المغربي

27 ديسمبر 2015

مجلة ''جون أفريك'' تحرج بنكيران وتكشف عن أجره الحقيقي

كشفت مجلة ''جون أفريك'' الفرنسية، عن قيمة الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، حيث أوردت أن أجر بنكيران الشهري يفوق 95 ألف درهم، عوض 50 ألف درهم التي صرح بها بنكيران في وقت سابق.

وقالت المجلة إن الأجر الكلي، الذي يشمل الراتب الشهري، وتعويضات السكن، وتمثيل الدولة، لرئيس الحكومة عبدالإله بن كيران يصل إلى نحو 95 ألف درهم مغربي، وفي هذا السياق، احتل بنكيران الصدارة مغاربيا بأجرة سنوية تناهز 100 مليون سنتيم، دون احتساب مداخيله المتأتية من مشاريعه في التعليم والطباعة.

وتقدم رئيس الحكومة على رئيس الحكومة الجزائرية، الذي حل في الرتبة 2.493.506 عالميا، وهو الذي يتقاضى أجرة سنوية تبلغ 7.320.000 دينار جزائري، أي ما يعادل 73 مليونا من السنتيمات المغربيّة، كما تقدم بنكيران على الوزير الأول التونسي الذي حل في الرتبة 5.284.702 عالميا، بأجر سنوي يقارب 72 ألف دينار تونسي، وهو ما يعادل نحو 38 ألف دولار أمريكي في السنة.

وجاء الوزراء المغاربة في الرتبة 2.623.690 عالميا، متقدمين على وزراء الجزائر وتونس باحتساب أجرهم السنوي فقط، وهو البالغ نحو 84 مليون سنتيم، وذلك دون احتساب مداخيلهم الأخرى.

وأوضحت ''جون أفريك'' أن المغرب من أكثر البلدان الإفريقية التي تسودها تباينات واسعة بين رواتب الوزراء والمواطنين العاديين حيث يتقاضى الوزير في الحكومة حوالي 75 ألف درهم، أي ما يعادل 7.5 آلاف يورو، باحتساب تعويضات السكن وباقي الامتيازات الأخرى، فيما يكابد المواطن البسيط للحصول على الحد الأدنى للأجور الذي لا يتجاوز ألفي درهم ، على حد قول المجلة.

وتابعت: ''وتعني هذه الفوارق الكبيرة في الأجور أن الوزير بالمغرب يحصل على حوالي 40 مرة راتب الموظف الذي ينال الحد الأدنى للأجر، فيما لا يتجاوز هذا الفرق في فرنسا مثلاً 10 مرات فقط''.

وتزداد الأمور سوءاً بالنسبة للعمال الذين يحصلون على رواتب أقل من الحد الأدنى، مثل خدم وخادمات البيوت، أو عمال جمع القمامة وغيرها من المهن والوظائف المتدنية. وفي أواخر الشهر الماضي، تظاهر عشرات الآلاف ضد حكومة بن كيران للمطالبة بتحسين الوضع الاجتماعي والمعاشات.

وفي مايلي تفصيل لأجرة بنكيران:

vالأجر: 75.000.00 درهم شهريا، أي: 900.000.00 درهم سنويا.

vتعويضات السكن: 20.000.00 درهم.

vمصاريف التجهيز المنزلي: 5.000.00 درهم.

vتعويضات تمثيل الدولة: 14.000.00 درهم.

vتعويضات التنقل خارج المغرب 4.500.00 درهم في اليوم= 135.000.00 درهم للشهر، و 1.620.000.00 في السنة.

vالسيارات: 3سيارات وبون للبنزين مفتوح

vالتقاعد: معاش دائم قدره 48.000.00 درهم في الشهر، أي: 576.000.00 درهم في السنة.

vتعويض التنصيب: 20.000.00 درهم.

التعقيب

إن إدريس اليزمي (عين حزب العدالة والتنمية على وزارة المالية طبقا لما ورد في جريدة "الأيام" العدد 692 بتاريخ: 24-30 دجنبر 2015) قد صرح بأن متوسط الأجور للسيدات والسادة موظفات وموظفي الدولة محدد في: 7.300.00 درهم شهريا، لكن منهم أيضا من يتقاضى أقل من ذلك بكثير وهم كثر، فضلا عن تقاعد العديد منهم الذي يقل عن: 1.000.00 درهم، وفي حالة ممات المعني(ة) لا يرث ذووه إلا أقل من 500.00 درهم، ومنهم من لا يرث غير مبلغ: 60.00 درهما وأقل من ذلك، وهذا هو واقع التمييز الطبقي المر- الملموس في المغرب، لكن لنقس على سبق أعلاه مما أوردته "جون أفريك":

vأجور وتقاعد باقي حضرات السيدات والسادة: الوزيرات والوزراء، بمن فيهم المنتدبين: ال39 في حكومتنا الموقرة، وفي الحكومات السابقة.

vأجور وتقاعد الكتاب العامين في كل الوزارات، وأطقم دواوينهم، الحالية أو السابقة؛

vأجور وتقاعد السادة والسيدات: البرلمانيات والبرلمانيين في مجلس البرلمان، والمستشارات والمستشارين في مجلس المستشارين، الحاليين أو السابقين.

vأجور وتقاعد السادة والسيدات: السفراء والقناصلة والديبلوماسيين في كل الدول الصديقة، الحاليين والسابقين؛

vأجور وتقاعد السادة والسيدات: المدراء، والمدراء العامين الحاليين والسابقين، في الإدارات العامة لمؤسسات الدولة العمومية والشبه العمومية، التي تضاعف مرات عدة أجور السادة والسيدات: الوزيرات والوزراء؛

vتعويضات وتقاعد كل من استفاد من اللعبة القذرة للحكومة الأسبق، والمتعلقة ب"المغادرة الطوعية" في القطاعات الإدارية والمالية الحكومية العمومية، وشبه العمومية، والجماعات الترابية، خصوصا في قطاعي: التعليم والصحة... وما ترتب عنها من مشاكل لا تعد ولا تحصى، وخصاص مهول في الوظيفة العمومية عموما، لم يواكبه توفير مناصب الشغل اللازمة للسير العادي لكل تلك الإدارات، والتي من شأنها إنعاش الصندوق الوطني للتقاعد، وكل الحديث عن بلوغه حافة الانهيار، وضرورة إصلاحه – وفق خطط الدوائر الحكومية- ذو شجون...

vالتعويضات الضخمة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء منها التي صرفها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان- تبعا لأشغال هيئة التحكيم على طلبات التعويض التي تقدم بها الضحايا أو عائلاتهم، **أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان-** تبعا لأشغال هيئة الإنصاف والمصالحة على طلبات الانتصاف التي تقدم بها الضحايا أو ذووهم، والتي لسنا بالمناسبة ضدها البتة، بما هي حق للسائل والمحروم...، بل لطالما طالبنا بمحاسبة كل المجرمين المتورطين في تلك الجرائم ضد الإنسانية، أمام قضاء حر ونزيه ومستقل في أحكامه وقراراته، حتى ينصف جميع الضحايا بتعويضات تتلاءم مع حجم الضرر الذي عانوه، بكل تجرد وموضوعية، ودون انحياز ولا محاباة- كما حصل مع الأسف- ويؤديها هؤلاء المجرمون، وليس الشعب عبر خزينة الدولة، وميزانيات صناديقها: البيضاء والسوداء المتعلقة بالمخاطر والكوارث، دون أدنى تمييز بين فلان أو علان وبين عائلات من قضوا منهم، وذوي حقوقهم الوارثين للجراحات الغائرة في نفوسهم، جراء ما تعرض له ذووهم، إن في حياتهم، أو في مماتهم، إذ لازال ضمن الموتى منهم من لا قبر له، يمكن لذويه زيارته، وعلى رأسهم عنوان جرائم الاختطاف والاغتيال: الشهيدين المهدي بن بركة وعمر بن جلون، وهو ما يجعل الملف لازال مفتوحا على آفاق أخرى حتى حين...

vأجور الموظفين الأشباح، وضمنهم على الخصوص من كشفت مصادر عليمة – حسب جريدة المساء- عدد يوم الأربعاء 23 دجنبر 2015- لائحتهم، التي شملت موظفين أشباح بمؤسسات عمومية في مجلس المستشارين وبرلمانيين لم تطأ أقدامهم مقر الغرفة الثانية، وعددهم 1600 موظف(ة) شبح بها، وأن اللائحة-وفق ما أوردته الجريدة- تضم أبناء أعيان بالأقاليم الجنوبية، وأسماء تنتمي لأحزاب سياسية معروفة ك:الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاستقلال، والحركة الشعبية...، بالإضافة إلى عدد من الفاعلين في المجتمع المدني، وأبناء مسؤولين معروفين، كما تم ضبط مئات الموظفين في حالة غياب غير مشروع عن العمل، والذي عجل بفصلهم عن العمل تفعيلا لمنشور رئيس الحكومة، وذكرت المعطيات ذاتها أن 800 حالة تتجه الإدارة إلى الاستغناء عنها، إذ أن هذه الحالات يتم دراستها لضبط وضعيتها...

vأجور من يدعون: "أشبال الحسن الثاني"، الذين يعدون بالآلاف المؤلفة، ويشغلون مناصب بأرقام تأجير، وأرقام مالية، غير أنه لا وجود لهم بمقرات عملهم في عدة أقاليم، بل هم في مسقط رأسهم بالصحراء العزيزة، وسبحان الله كيف يرضون أن يأكلوا وذويهم في بطونهم السحت، وكيف يستساغ قانونيا أن تؤدي الحكومات المتوالية أموالا طائلة منذ عهد الحسن الثاني، إلى حد اليوم، من ميزانية الدولة، دون حسيب ولا رقيب، في الوقت الذي لا يمكن البتة أن يقتني أحد الشعور بالمواطنة لدى أحد آخر من طنجة إلى الكويرة، إذا لم يستشعرها هو بنفسه، وقليل منهم من يؤمنون بالوطنية وبالمواطنة الحقة، وبالانتماء لهذا الوطن العزيز، إذ عاينا في مدينة العيون صيف سنة 2008 كيف تجمع وتكتنز الأموال علانية لفائدة جبهة البوليزاريو من قبل العديد من الصحراويات والصحراويين، فيما يحاسب غيرهم من الموظفات والموظفين في كل مؤسسات الدولة عن أي يوم غياب أو تأخير عن

العمل، ويخصم من راتبهم الشهري في حالة ما إذا كان الغياب لأسباب غير مبررة، وما نحن مرة أخرى ضد مساءلة كل متخاذل في عمله...

إنه الغبن، والغدر، وخيانة الأمانة، بكل ما في هذه الكلمات البليغة من معنى...

قال تعالى في محكم كتابه، من سورة الرحمان، الآيتين 40 و 41: "يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام، فبأي آلاء ربكما تكذبان".

وفلوس الشعب فين مشات؟؟؟ ...

http://www.achpress.com/?p=86370

عبادي يترأس لجنة إصلاح التعليم الديني في مجلس عزيمان

الشرقي لحرش

أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء أحمد عبادي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

فتح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في الدورة الثامنة لجمعيته العامة، التي انعقدت، أخيرا، ملف إصلاح التعليم الديني بالمغرب.

وكشف مصدر مطلع أن المجلس شكل لجنة بهذا الخصوص عهد إليها تقديم رؤية تصورية عن إصلاح التعليم الديني بالمغرب، انطلاقا من الرؤية الاستراتجية للمجلس الأعلى للتعليم ومن التجارب، التي راكمها المغرب، سواء على مستوى التعليم العتيق أو الأصيل.

ويترأس لجنة إصلاح التعليم الديني بالمغرب أحمد عبادي، رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، وربيعة الناصري، عضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مقررةً، وكل من نور الدين أفاية، ومحمد يسف، وعبد اللطيف علامي وعبد الحي المودن، وعائشة حدو أعضاء اللجنة.

إلى ذلك، تم تشكيل مجموعة عمل لدراسة موضوع التعليم الخاص برئاسة لطيفة جبابدي، وبوفتاس مقررة، وجاك كنافو، وعبد الهادي زويتن وعلال بنلعربي، وعز الدين الميداوي بالإضافة إلى التيجانية فرتات أعضاءً بالمجموعة.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/12/27/%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A/

http://www.alyaoum24.com/461586.html

سبت في 27 دجنبر 2015 الساعة 14:00

ندوة فكرية وطنية تحت عنوان : "السكن اللائق بين إكراهات الواقع و تحديات المستقبل"بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الانسان وجمعيات حقوقية

خاص

نظمت الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق، ندوة فكرية وطنية تحت عنوان : "السكن اللائق بين إكراهات الواقع و تحديات المستقبل" السبت 26 دجنبر2015، بمقر غرفة الصناعة و التجارة و الخدمات بالدارالبيضاء ترأس أشغالها المهدي جماع الكاتب الجهوي بالدارالبيضاء / سطات، و أطرها فعاليات جمعوية و حقوقية و أكادمية، تطرقوا من خلالها إلى مقاربة الواقع السكن بالمغرب عبر تشخيص الدقيق للاختلالات التي يعرفها هذا الميدان وفي مقدمتها الشبكة في شخص رئيسها عبدالله علالي الذي أكد على مجموعة من الحلول المرتكزة بالأساس على العدالة الإجتماعية كمدخل أولي لحل أزمة السكن بالمغرب.

و بمداخلة قائمة على حقوق الإنسان قاربت السيدة رياحة سميشة رئيسة اللجنة الجهوية لمجلس الوطني لحقوق الإنسان جهة الداالبيضاء/ سطات، هذا الموضوع من الوجهة الحقوقية بإعتبار الحق في السكن هو حق لا يتجزأ من الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية، مذكرة بالإتفاقيات المصادق عليها من طرف المغرب و بكل التزاماته في هذا الإطار.

أما الدكتور يونس واحلوا الباحث الأكادمي في ميدان التعمير و السكن أكد من جهته على محور الحق في السكن و الإخلاء القصري خاصة فيما يرتبط بالدور الآيلة للسقوط و لا سيما و أن معظم المدن المغربية تعرف هذه الآفة.

و بالمقابل قام الأستاذ جواد الخني رئيس المنتدى المغربي للديمقراطية و حقوق الإنسان بمناقشة موضوع الحق في السكن ما بين الضمانات القانونية و الواقع، من الوجهة الحقوقية مبرزا عدة أمثلة تبنتها منظمته الحقوقية على مستوى المرافعة و المستوى الميداني.

كما كانت هده المحطة مناسبة لتكريم مجموعة من الفعاليات الإعلامية و الجمعوية و الحقوقية عبر تسليم شواهد تقديرا للمجهودات المبذولة في هذه الميادين.

و بعد نقاش مستفيض شاركت فيه الفعاليات الإعلامية والجمعوية و الحقوقية الحاضرة خلصت هده الندوة الوطنية إلى عدة توصيات و فق وضع استراتيجية شمولية واضحة تتمحور حول:

- تعديل القوانين و التشريعات القادرة على محاربة المضاربات و الاحتكارات في ميدان العقار؛
- مراجعة سياسة السكن الاجتماعي و الاقتصادي بما يفي تلبية حاجيات الطبقات الفقيرة و المهمشة؛
- إلغاء الفوائد البنكية على القروض السكنية الخاصة بالسكن الاجتماعي؛
- عدم اللجوء إلى الإخلاء القصري ضدا على رغبة السكان و قبل توفير البديل المرتكز على الحق في السكن اللائق؛
- تشجيع جمعيات المجتمع المدني خاصة الجمعيات التي تشتغل على السكن على المزيد من التعريف و التحسيس بالقوانين و الحقوق المتعلقة بالسكن اللائق.
- مراعاة الخصوصيات في السكن الاقتصادي فيما يخص الفئات الهشة، مع مراعاة الهوية الثقافية العمرانية المغربية في الهندسة و البناء.
- تبني الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق تنظيم منتدى مغربي للدفاع عن الحق في السكن نحو تكوين جبهة وطنية قادرة على المرافعة و الدفاع عن الحق في السكن اللائق؛
- تمكين جهة واحدة مسؤولة على السياسة المرتبطة بملف السكن و التعمير قصد تحديد المسؤولية السياسية في هذا الباب و ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- المطالبة بإخراج المجلس الأعلى للسكنى و التعمير و جعل المجتمع المدني في قلب هذه الدينامية.

http://akherkhabar.ma/news4351.html

الحلوطي يدشن رئاسته النقابية باتفاق مع أكبر نقابة تركية

محمد عادل التاطو

دشن الرئيس الجديد للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أول نشاط له صباح اليوم الأحد، بتوقيع اتفاقيات شراكة مع ثلاث نقابات كبرى بكل من تركيا وموريتانيا والسودان.

وقال خالد السطي، المسؤول الإعلامي للمؤتمر الوطني السادس لنقابة "البيجيدي"، في اتصال هاتفي مع "العمق المغربي"، إن عبد الإله الحلوطي وقع في ثاني أيام المؤتمر، على اتفاقية شراكة وتعاون بين الاتحاد ونقابة "مأمون سان" التركية، ممثلة بمحمد الأمين سان نائب أمينها العام.

وأضاف المتحدث أن نقابة الحلوطي وقعت في نفس الوقت، اتفاقيات شراكة وتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في شخص نائب رئيسها الجنيد أحمد، ومع الكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية في شخص أمينها العام محمد أحمد السالم.

محمد الأمين سان، نائب الأمين العام لنقابة "مأمون سان" التركية، قال في تصريح لـ"العمق المغربي"، إن نقابته تعتزم ترسيخ التعاون مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، معبرا عن اعتزازه بـ"العلاقة الجيدة التي تجمع نقابته بالاتحاد".

وأضاف المتحدث في نفس التصريح، أن نقابة "مأمون سان" تعتبر أكبر نقابة للموظفين بتركيا، وتضم 850 ألف عضو منخرط في صفوفها، حسب قوله.

أحمد الجنيد، نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، قال في تصريح لـ"العمق المغربي"، إن مؤتمر الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب شكل عرسا ديمقراطيا حقيقيا، معتبرا الفاعلية والحضور الكبير الذي شهده المؤتمر والكلمات التي ألقيت فيه، "يعبر عن قيام الحركة النقابية بالمغرب لدورها كما ينبغي مع الشغيلة"، على حد تعبيره.

بدوره، شدد الأمين العام للكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية، محمد أحمد السالم لـ"العمق المغربي"، على أهمية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، معربا عن تعلقه بالنضال وخط الشراكة بين الهيئتين.

يُذكر أن المؤتمر الوطني السادس للاتحاد الوطني للشغل، انتخب في الساعات الأولى من صباح اليوم الأحد، عبد الإله الحلوطي كاتبا عاما جديدا، خلفا لمحمد يتيم الذي أمضى ولايتين على رأس النقابة المقربة من حزب العدالة والتنمية، وذلك بحضور 1200 مؤتمر ومؤتمرة من جميع مناطق المغرب.

وحصل الحلوطي في المرحلة الثانية من التصويت على 368 صوتا أي ما نسبته 55,6 في المائة من الأصوات المعبر عنها، مقابل 279 لجامع المعتصم الذي حل ثانيا.

يشار إلى أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر صباح أمس السبت، عرفت حضور رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، و 5 وزراء في الحكومة وهم مصطفى الخلفي، محمد الوفا، عبد العالي الصديقي، محمد مبدع، نجيب بوليف، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ورئيس حركة التوحيد والإصلاح، إضافة إلى ممثلين عن نقابات عمالية مغربية ودولية (موريتانيا وتركيا والسودان).

http://almoussawirassahafi.com/25440.html

http://al3omk.com/detail/3516/lhlwty-ydshn-ry-sth-lnqby-btfq-m-kbr-nqb-trky

Les droits des prisonnières détenues dans les établissements pénitentiaires de la région de Casablanca-Settat

Une rencontre initiée par le CNDH

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat, organise, mercredi prochain à Casablanca, une rencontre d'information sur le thème "Droits des détenues : entre normes internationales et conditions de détention".

Cette rencontre, qui réunira les différents acteurs concernés par la question des conditions et des droits des détenus, sera consacrée à la présentation du rapport du CRDH sur l'Etat des droits des femmes au sein des établissements pénitentiaires de la région Casablanca-Settat, indique un communiqué du CRDH.

Elaboré au cours de la période entre août 2014 et août 2015, ce rapport vise à établir un diagnostic des conditions des détenues dans les établissements pénitentiaires de la région Casablanca-Settat, évaluer le niveau d'adaptation de la politique pénitentiaire avec les normes internationales relatives aux droits des détenues et élaborer des recommandations en vue de garantir la protection des droits de cette catégorie, précise le communiqué.

Ce rapport, qui s'est appuyé sur plusieurs sources, notamment les données de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion et les rapports de visites et des entretiens réalisés par le groupe de travail en charge de la collecte de données, porte sur sept établissements pénitentiaires de la région dans les villes de Casablanca, Mohammedia, Benslimane, Berrechid, Settat, El Jadida et Ben H'med, précise-t-on de même source. Et de préciser que l'élaboration de ce rapport s'inscrit dans le cadre des prérogatives du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) relatives aux visites des lieux de privation de liberté, au suivi des conditions et des détenus et à la réalisation de rapports sur les visites et leur soumission aux autorités compétentes, rapporte la MAP.

Le rapport, qui s'inscrit également dans le cadre du plan d'action de la Commission concernant le monitoring de la situation des droits de l'Homme dans les prisons de la région, vient mettre en œuvre les recommandations du CNDH relatives à la nécessité d'élaborer des rapports sur les catégories vulnérables au sein des prisons émises dans son rapport thématique de 2012 "Crise des prisons: une responsabilité partagée". La rencontre connaîtra notamment la participation de représentants de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, du CNDH, des départements gouvernementaux concernés, en particulier la justice, la santé et l'éducation, ainsi que des associations de la société civile opérant dans les domaines des prisons et des droits des femmes.

A travers cette rencontre, la CRDH Casablanca-Settat ambitionne de partager les principales conclusions et recommandations de son rapport et ouvrir un débat public impliquant l'ensemble des parties prenantes afin d'œuvrer pour trouver des solutions aux défis et problématiques relevés dans le rapport dans l'objectif d'améliorer la situation des détenues et garantir la protection de leurs droits humains, indique le communiqué.

http://www.menara.ma/fr/2015/12/26/1784019-rencontre-%C3%A0-casablanca-sur-les-droits-des-d%C3%A9tenues-entre-normes-internationales-et-conditions-de-d%C3%A9tention-30-d%C3%A9cembre.html

http://lematin.ma/express/2015/la-crdh-de-casablanca-settat-reunira-les-acteurs/238231.html

Casablanca

Rencontre

"Droits des détenues, entre normes internationales et conditions de détention"

17846/6

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat, organise, mercredi prochain à Casablanca, une rencontre d'information sur le thème "Droits des détenues : entre normes internationales et conditions de détention".

Cette rencontre, qui réunira les différents acteurs concernés par la question des conditions et des droits des détenus, sera consacrée à la présentation du rapport du CRDH sur l'Etat des droits des femmes au sein des établissements pénitentiaires de la région Casablanca-Settat, indique un communiqué du CRDH.

Elaboré au cours de la période entre août 2014 et août 2015, ce rapport vise à établir un diagnostic des conditions des détenues dans les établissements pénitentiaires de la région Casablanca-Settat, évaluer le niveau d'adaptation de la politique pénitentiaire avec les normes internationales relatives aux droits détenues et élaborer des recommandations en vue de garantir la protection des droits de cette catégorie, précise le communiqué.

Ce rapport, qui s'est appuyé sur plusieurs sources, notamment les données de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion et les rapports de visites et des entretiens réalisés par le groupe de travail en charge de la collecte de données, porte sur sept établissements pénitentiaires de la région dans les villes de Casablanca, Mohammedia, Benslimane, Berrchid, Settat, El Jadida et Ben H'med, précise-t-on de même source.

Et de préciser que l'élaboration de ce rapport s'inscrit dans le cadre des prérogatives du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) relatives aux visites des lieux de privation de liberté, au suivi des conditions et des détenus et à la réalisation de rapports sur les visites et leur soumission aux autorités compétentes.

Le rapport, qui s'inscrit également dans le cadre du plan d'action de la Commission concernant le monitoring de la situation des droits de l'Homme dans les prisons de la région, vient mettre en œuvre les recommandations du CNDH relatives à la nécessité d'élaborer des rapports sur les catégories vulnérables au sein des prisons émises dans son rapport thématique de 2012 "Crise des prisons: une responsabilité partagée".

La rencontre connaitra notamment la participation de représentants de la Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, du CNDH, des départements gouvernementaux concernés, en particulier, la justice, la santé et l'éducation, ainsi que des associations de la société civile opérant dans les domaines des prisons et des droits des femmes.

A travers cette rencontre, la CRDH Casablanca-Settat ambitionne à partager les principales conclusions et recommandations de son rapport et ouvrir un débat public impliquant l'ensemble des parties prenantes afin d'œuvrer pour trouver des solutions aux défis et problématiques relevés dans le rapport dans l'objectif d'améliorer la situation des détenues et garantir la protection de leurs droits humains, indique le communiqué.

LE GOUVERNEMENT JUGE "PARTIAL" LE RAPPORT DE LA FONDATION KENNEDY

Par Mohamed Chakir Alaoui le 28/12/2015 à 13h02

Le gouvernement marocain a dénoncé, ce lundi 28 décembre, dans "la forme et sur le fond", le rapport de la fondation Robert Kennedy, le jugeant "subjectif, injuste et inapproprié" car il ne repose sur "aucun fondement" face "aux progrès constants que réalise le Maroc dans tous les domaines".

Ce rapport qui s'allie à la thèse des adversaires de l'intégrité territoriale du Maroc, à savoir l'Algérie et le Polisario, "exploite l'ouverture du Maroc "sur les mécanismes onusiens des Droits de l'Homme pour perturber et réduire les acquis réalisés et reconnus dans ce domaine", a déclaré lundi à Le360 Mustapha El Khalfi, porte-parole du gouvernement.

A noter que la présidente de cette fondation vient de demander, dans un rapport, au Comité des Droits de l'Homme relevant de l'ONU, d'élargir le mandat de la Minurso aux Droits de l'Homme dans les provinces du sud.

"Ce rapport se base sur des jugements hâtifs et ignore totalement les flagrantes violations des droits des séquestrés de Tindouf", a martelé le ministre de la Communication, rappelant que la voie du référendum est "caduque et obsolète" puisque l'ONU a reconnu "il y a quatorze ans, l'impossibilité de son organisation".

Les tentatives de faire endosser la responsabilités au Maroc, a ajouté le ministre, sont des accusations infondées, le royaume ayant proposé un plan de large autonomie qui a été jugé "sérieux, crédible et audacieux" par la communauté internationale. Cette fondation s'entête, selon lui, à ne pas reconnaitre les efforts de développement socioéconomique que connaissent les régions sahariennes et ferme les yeux sur le projet de la région avancée que le Maroc s'est engagé à entreprendre.

"Les efforts de développement et d'investissement dans notre sud coûtent sept fois plus cher que la valeur des ressources que donnent ces zones", a-t-il poursuivi. A propos des allégations fallacieuses sur la torture, le porte-parole du gouvernement a rappelé que l'ONU a salué le rôle que jouent les commissions régionales relevant du **CNDH (CRDH).**

«Le passif en matière des Droits de l'Homme a été définitivement soldé à travers l'Instance équité et réconciliation (IER). Plus de 5.027 personnes ont été indemnisées pour un montant global de 618 millions de dirhams. 217 Marocains, victimes pour leur part de la torture et des exactions dans les camps de Tindouf, ont aussi été indemnisés pour un montant de 85 millions de dirhams», a rappelé le porte-parole du gouvernement.

http://www.medias24.com/NATION/POLITIQUE/160623-Marrakech-Safi-region-pilote-comme-pole-des-acteurs-de-l-egalite.html